اقتصاد

مطلوب منح قروض جديدة لمن تعثر ولم يهرّب أمواله للخارج ليعود إلى العمل

أمين الجالية السورية في مصر لـ«الوطن»: رجال أعمال سوريون يرغبون بالعودة لتأهيل منشآتهم يعيقهم منع السفر

علي نزار الآغا - هناء غانم

وعود عديدة أطلقتها الحكومة من حلب أول من أمس، حيث عقدت جلستها الأسبوعية في المحافظة، برسالة واضحة لدرجة أهمية العاصمة الاقتصادية في العمل الحكومي، ولعل المطلوب اليوم؛ السعي الفوري لتنفيذ كل تلك الوعود، والنظر جدياً في مطالب قطاع الأعمال، وتسهيل مهامهم لترميم وتأهيل منشآتهم وإعادتها للعمل مجدداً، فالوقت ليس في مصلحة أحد اليوم، كما أن العقل التبريري أصبح أشد خطراً على الاقتصاد كله، من أي وقت سبق.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رجل الأعمال عمار الصباغ، وهو أحد المالكين لشهبا مول وفندق شهبا ولعدد من المصانع في حلب «نطالب الحكومة بعد زيارتها إلى حلب بمعالجة أوضاع المقترضين المتعثرين من أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تضررت، وبعضها دمر بشكل كامل، من أجل مساعدتهم على إعادة تشغيل منشآتهم، من خلال النظر بقروضهم التي تم صرفها على تأسيس وتشغيل تلك المنشآت قبل الحرب، ولم يهربوها إلى الخارج، وذلك بإرجاعهم إلى أصل الدين، ومنحهم قروضاً جديدة من أجل تمكينهم من تأهيل وترميم منشآتهم وإعادتها إلى العمل، ليصبحوا قادرين على تسديد الأقساط المترتبة عليهم، والالتزام بها».

ولفت إلى أنه بالفعل انخفضت قيمة العملة وأصبحت قيمة القرض (المتعثر) أقل مما كانت عليه، ولكننا «نتحدث عن صناعيين أنفقوا كل قرش من قروضهم على تأسيس وتشغيل منشآتهم الاقتصادية، وبفعل الإرهاب توقفت تلك المنشآت عن العمل، وتعرضت الآلات للسرقة والأبنية للتخريب والتدمير، فتكبدوا خسائر هائلة، وجزء كبير منهم لا يملك إمكانية إعادة التأهيل مجدداً، ولا نتحدث هنا عمن هربوا قيم قروضهم أو جزءاً منها إلى الخارج، بل وظّفوها في الإنتاج والاستثمار في البلد».

وشدّد الصباغ، وهو أمين عام الجالية السورية في مصر، على ضرورة إعادة النظر بالقانون ٢٦ الخاص بجدول القروض، مشدداً على موضوع منع السفر، الذي ليس له أي مبرر، وخاصة أن هناك حجزاً على الضمانات العقارية، إذ هناك عدد كبير من الصناعيين ورجال الأعمال الذين تعثروا عن السداد نتيجة أعمال الجماعات الإرهابية والتخريب والتدمير الذي طال منشآتهم في حلب؛ موجودون خارج البلد، وخاصة في مصر؛ ولديهم رغبة في العودة لترميم منشآتهم وإعادتها إلى العمل مجدداً، لكنهم غير قادرين على دخول البلد بسبب منع السفر، على نحو غير مبرر، وبما يتعارض مع توجهات تسريع عجلة الإنتاج وإعادة إحياء الصناعة والاستثمار، وخاصة في حلب، وهذا أمر يجب أن يعالج بأسرع وقت ممكن، مع مراعاة خصوصية كل ملف من ملفات القروض المتعثرة، والحديث هنا عمن يريدون العمل والإنتاج والاستثمار بشكل حقيقي وجاد وتحت سقف الوطن.

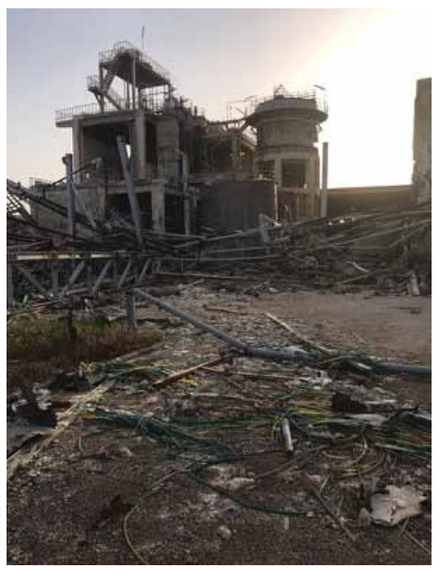

ولفت إلى صعوبات أخرى غير منع السفر الذي يعيق إعادة ترميم وتأهيل عدد من المنشآت الضخمة والحيوية من مصانع ومولات وفنادق.. وغيرها، وبالأخص التهريب، فهناك مشاريع توقفت منذ فترة بعد ترميمها وإعادة تشغيلها منذ العامين، بسبب التهريب ونقص مصادر الطاقة، والعديد من العوامل التي تزيد من تكاليف الإنتاج، فتجعل المنتجات غير قادرة على منافسة المهربات، الأمر الذي تطلب علاجاً فورياً، وحاسماً من أجل حماية إنتاجنا المحلي من المنافسة غير الشريفة التي تفرضها المهربات، كذلك إعادة النظر بكامل الرسوم والضرائب والمدفوعات التي تزيد من تكاليف الإنتاج على نحو غير مبرر حالياً، أو من خلال تخفيضها من باب الدعم لإعادة الألق للحياة الاقتصادية والإنتاجية في حلب، وكامل سورية بأسرع وقت ممكن، وهذا ما سوف يزيد من فرص التشغيل ويخفض البطالة ويخفض الأسعار ويدعم سعر صرف العملة المحلية.

إسعاف

تقدم اتحاد غرف الصناعة السورية بعدة مقترحات للحكومة خلال زيارتها إلى حلب أول من أمس، والتي بدورها وعدت بأنه خلال مدة أقصاها أسبوعان سيتم إعادة الكهرباء إلى منطقة المنصورة، وخلال شهر إلى منطقة الليرمون، وذلك وفق ما أكده عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب رأفت شماع لـ«الوطن» إذ بين أن هناك عدة طلبات إسعافية تحتاجها المناطق التي تم تحريرها لإعادة عجلة الإنتاج، مع التأكيد على ضرورة الإسراع في إصدار قانون الاستثمار الجديد.

وتركزت المطالب على الإسراع بإزالة الأنقاض وإصلاح الطرقات في المناطق المحررة والمتضررة، وإصلاح شبكات الاتصالات وتأمين مادتي المازوت والفيول إلى المعامل في المناطق الصناعية المحررة، وإعفاء المنشآت الصناعية من كل الرسوم، وكل ما يتعلق بأعمال إعادة الترميم والبناء، وتأجيل كل ما يتعلق بالرسوم والضرائب، وأكد شماع قائلاً: «لن نقصر في تسديد الرسوم والضرائب، لكننا نطلب تأجيلها لمدة معينة»، وتضمنت المطالب كذلك تثبيت المنشآت القائمة في التجمعات الصناعية خارج المدن ومنحها التراخيص الدائمة، واستثنائها من كل شروط الترخيص الإداري، ومعالجة التوسع في المنشآت وإعفائها من كل رسوم التسوية وذلك ضمن الشروط النظامية بعدم تجاوز الوجائب والارتفاعات، وتشميل كافة الصناعات في المناطق الصناعية المتضررة بمرسوم دعم القروض ومنع استيراد كافة أنواع الأقمشة، مع التأكيد على السماح بترميم المنشآت الصناعية والحرفية وفق المخططات الهندسية المحفوظة في إضبارة الترخيص الإداري، والسماح أيضاً بتعديل المخططات ضمن الأنظمة والقوانين في حال وجود أضرار في البناء، والسماح بترميم المنشآت الصناعية وتعديل المخططات ضمن الأنظمة والقوانين في حال وجود أضرار في البناء.

وفيما يخص طلبات الصناعيين المتعلقة بوزارة الكهرباء، أكد شماع على أهمية صيانة وتجهيز محطات الكهرباء والمراكز التحويلية العامة وصيانة الشبكات الكهربائية في تلك التجمعات وخاصة في منطقة المنصورة حيث تجمع معامل الأدوية الوطنية، وعدم مطالبة شركة الكهرباء بتسديد التراكمات السابقة خلال الأزمة كذمم المالية أو الفوائد أو حتى الغرامات وذلك قبل تزويد المنشآت بالكهرباء، على أن تعالج هذه المشاكل بعد صدور قانون المناطق المتضررة ويتم تقسيطها أصولاً من دون فوائد، إضافة إلى تزويد المنشآت الصناعية بعداد ثلاثي الطور لمن يرغب بغض النظر عن القوى المحركة المسجلة، وإذا كان لديه مركز تحويلي أم لا بالسرعة القصوى لحين تأمين مركز تحويلي وذلك حسب رغبة الصناعي.

> شماع: مصادرة المستودعات التي تحتوي على مسروقات وإعادتها إلى أصحابها أصولاً

> مطلوب تشريع ضريبي خاص بالمناطق الصناعية المتضررة ومنحها الإعفاءات اللازمة لإعادة إقلاعها

تشريع ضريبي خاص

وتضمنت المطالب إيجاد تشريع ضريبي خاص بالمناطق الصناعية المتضررة ومنحها الإعفاءات اللازمة للمساهمة في إعادة إقلاعها، وإصدار قانون الإعفاء من الفوائد والغرامات للمكلفين وتقسيط الضرائب من دون هذه الفوائد والغرامات بالنسبة للمنشآت في المناطق المتضررة، كذلك لابد من الإسراع بطرح القانون الجديد لتسوية القروض المتعثرة، واعتماد أصل الدين، وحصر الحجوزات الاحتياطية والتنفيذية بحجم الدين، وتحمل المصارف المقرضة نصف المخاطر الناتجة عن الإرهاب، وقبول قصر الحجر الاحتياطي للقروض المتعثرة بما يضمن حق الدولة، والسماح للصناعي بالتصرف بجزء من ممتلكاته ليتمكن من تسديد القروض المترتبة على المنشأة وتمويل إعادة الإنتاج.

وتطرق الصناعيون في مطالبهم إلى ضرورة منح براءات ذمة خاصة للمنشآت الصناعية المتضررة لمدة محدودة حتى لا تكون عائقاً في عملية استيراد الآلات والتجهيزات اللازمة لإعادة إقلاع المنشآت الصناعية مع أخذ تعهد من صاحبها بتسوية وضعه لاحقاً، وإعطاء التعليمات لكافة النقاط الحدودية والمطارات للسماح بإدخال القطع التبديلية اللازمة للمنشآت الصناعية وإعفائها من رسوم التخليص، إضافة إلى توجيه المصرف المركزي بتمويل مستوردات القطع التبديلية اللازمة بما لا يتجاوز ٥ آلاف دولار أمريكي شحنة واحدة أو عدة شحنات بالسعر الجديد لتمويل المستوردات، وتسهيل الموافقات الورقية سواء في الحدود البرية أو المطارات واعتماد موافقة مديرية الصناعة وغرفة الصناعة.

واشتملت المطالب على إمكانية توسيع صلاحيات لجنة الاعتراض والطعن الضريبي لإنصاف أصحاب العلاقة الذين لديهم مستندات يثبتون فيها أضرارهم وخسارتهم، مع التأكيد على أهمية توجيه مديريات الصناعة بتسهيل موافقات نقل الآلات وخطوط الإنتاج لإصلاحها وعودتها إلى المنشآت الصناعية، وإعادة الآلات إلى المعامل والتي نُقلت سابقاً لحمايتها من الإرهاب، مع وضع آلية لمتابعة مسروقات الصناعيين والتجار الموجودة في مناطق صناعية مختلفة والتي تم نقلها من قبل الإرهابيين لإعادتها إلى أصحابها أصولاً، والتأكيد على مصادرة المستودعات التي تحتوي على مسروقات وإعادتها إلى أصحابها أصولاً.

إن بنك البركة يرحب بالمتقدمين للعمل في البنك من كافة شرائح المجتمع السوري كما أننا نحرص على أن يعامل كافة المرشحين بطريقة عادلة , و إن عملية الاختيار و التوظيف تتم على أساس المؤهلات و المهارات الخاصة بالمرشحين و المرشحات , وحيث أن بنك البركة – سورية يؤمن بمبدأ تعادل الفرص , إننا نعلن عن فتح باب الاستقطاب للوظيفة التالية:

المنصب: مسؤول في إدارة التدقيق الشرعي

المسؤوليات الرئيسية :

- متابعة تطبيق الإدارات والأقسام لجميع ما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وقرارات وتعليمات.
- حضور اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية و الإجابة عن التساؤلات المقدمة من أعضاء الهيئة.
- فحص العمليات التي يقوم بها البنك و تقييم مدى التزامه بقرارات هيئة الرقابة الشرعية.
- اعداد التقارير الرقابية المطلوبة من الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية.
- مناقشة الملاحظات و النتائج الأولية التي توصل اليها المراقبون الشرعيون مع الادارة المعنية قبل اصدار التقرير النهائي.
- المساهمة في تقديم الحلول والمقترحات لمعالجة أسباب الملاحظات الشرعية و منع تكرارها.

المؤهلات العلمية والمهارات والخبرات المطلوبة:

- شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية تخصص فقه، يفضل من أصحاب المؤهلات العالية (ماجستير – دكتوراه).
- خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات.
- ان يكون حاصل على أحد الشهادات المهنية في مجال التدقيق الشرعي مثل:
  ١.المراقب والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA)
  ٢.اخصائي إسلامي في التدقيق الشرعي (CISAA)
- لديه معرفة في أساسيات المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي.
- معرفة جيدة في اللغة الإنكليزية.
- خبرة في استخدام البرامج المكتبية.

لمن يجد في نفسه الخبرة والكفاءة اللازمتين تعبئة سيرته الذاتية لهذه الوظيفة وذلك بتاريخ أقصاه ٨/ ٣/ ٢٠٢٠ على العنوان التالي: www.albaraka.com.sy/site/joinUs

شركاء في الإنجاز

البركة

مركز الاتصالات 9525-011
www.albaraka.com.sy
Al Baraka Syria

٥ شركات صرافة تنال ثقة المصرف المركزي

مسؤول حكومي: التعليمات التنفيذية للمرسوم ٣ في مراحله النهائية

حسن العبودي

علمت «الوطن» من مصدر حكومي مسؤول أن إعداد التعليمات التنفيذية للمرسومين ٣ الذي شدد عقوبة التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة مدفوعات، وصل إلى المراحل الأخيرة، وصدورها أصبح قريب، وخاصة ما يتعلق بالتعامل بالقطع الأجنبي في التجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً.

وبين الخبير الاقتصادي عابد فضلية أن أحد أهم النقاط التي يجب توضيحها وأثارت مخاوف الناس هي أن المرسوم /٣/ لم يمنع الحيازة بل منع بيع وشراء القطع الأجنبي، والاعتماد عليه في عمليات البيع والشراء كوسيلة للمدفوعات، داعياً اللجان المختصة بوضع التعليمات التنفيذية للإسراع بإصدارها، لتبين كيف سيحصل التاجر على القطع المطلوب لاستيراد مواده، خاصة أن هكذا نوع من التعليمات لا يجوز التأخر فيه نهائياً.

ولفت فضلية إلى أن مصرف سورية المركزي أبقى على ٥ شركات صرافة، واعتبرها ذات ثقة، داعياً المصرف إلى تفعيل دورها بتأمين القطع للتجار من أجل استيراد موادهم، وخاصة أن السوق السورية تعاني من ضغوط كبيرة ناتجة عن الحصار الاقتصادي ومحاولات تجفيف موارد القطع الأجنبي في المنطقة بأكملها منوهاً بأن المرسوم /٤/ ساهم بتحسين الليرة واستقرار سعر الصرف عن طريق منع تداول البيانات الخاصة بسعر الصرف في وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات المختلفة التي تعتمد عليها السوق غير النظامية.

وتحدث تجار عن وجود ركود في الأسواق بشكل عام، وقلة في عرض بعض المواد، إذ صرّح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عزقول لـ«الوطن» بأنه سوف تصدر قرارات قريباً من شأنها تخفيف معاناة التجار والمستوردين فيما يتعلق بتمويل المستوردات.

وأشار إلى وجود لجان تقوم الآن بإعداد التعليمات التنفيذية ولمشاريع قرارات رفض الكشف عن ماهيتها، لاعتمادها فور صدورها، منوهاً بأن هذه القرارات جاءت نتيجة اجتماع أعضاء غرفة تجارة دمشق مع رئيس مجلس الوزراء بحضور حاكم مصرف سورية المركزي، وخاصة أن التجار بشكل عام بدؤوا بالشكوى من عدم قدرتهم على الاستيراد.

وبين عزقول أنه من الممكن أن تضمن القرارات إلغاء مؤونة الاستيراد على عدة مواد وبشكل الخاص المواد الصناعية، منوهاً بأن غرفة تجارة دمشق تطمح إلى الوصول لقرار يلغي مؤونة الاستيراد على كل المواد باستثناء السكر والأرز، لكونها من المواد الأساسية للمواطنين، موضحاً أنه من الممكن أيضاً توسيع عدد المواد المستوردة التي تمولها المصارف.

قاسم لـ«الوطن»: تحسن ملحوظ في أداء الشركات في بورصة دمشق

٦٢ مليار ليرة أرباح قطاع الاتصالات و٣٥ ملياراً للمصارف و١,٥ مليار للتأمين خلال ٢٠١٩

علي محمود سليمان

صرح المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الوطن» بأن النتائج الأولية للشركات المدرجة أظهرت تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال العام المالي ٢٠١٩ مقارنة مع العام المالي ٢٠١٨، وذلك في ضوء الإفصاحات الأولية للشركات المدرجة في السوق عن السنة المالية ٢٠١٩.

ولفت إلى أن هذا التحسن ينعكس على كافة المؤشرات سواء أكان مجموع الموجودات أو حقوق المساهمين أو صافي الدخل، كذلك الربح الذي حققته الشركات، وبالتالي عندما تحقق الشركات أرباحاً فهي ستنعكس على المساهمين إن كان على شكل توزيعات أو من حيث القيم السوقية للأسهم، ولذلك «لدينا تفاؤل أن تنعكس هذه النتائج خلال العام ٢٠٢٠ إن كان على مؤشر السوق أو على أسعار الأسهم بشكل فردي وبالتالي تنعكس على المساهمين والمستثمرين بشكل إيجابي».

وأوضح قاسم أن تقلبات سعر الصرف خلال ٢٠١٩ كان لها تأثير على المؤشر العام لبورصة دمشق، ولكن لم يكن لها تأثير على أداء الشركات، وذلك كون الشركات تعتمد على سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي وليس على سعر الصرف في السوق السوداء.

وأشار قاسم إلى أن السوق لا تزال تعمل حالياً على إتمام عمليات التحويل العائلية والإرثية التي تمكن المواطن من القيام بهذه التحويلات من محافظته دون الحاجة للسفر إلى دمشق، بالإضافة إلى العمل على أنظمة التداول الإلكتروني وتأسيس هذا النظام بالتعاون مع هيئة الأوراق والأسواق المالية وشركات الوساطة، لافتاً إلى أن السوق تعمل على نظام لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين ضمن السوق.

وحول أداء الشركات في الإفصاحات المالية فقد التزمت ٢٣ شركة بتسليم الإفصاحات المالية الخاصة بها لتبلغ نسبة الالتزام ٨٨٪.

وبالنسبة لأداء قطاع المصارف، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع ١٤ شركة تم استلام إفصاحاتها الأولية بشكل كامل، وقد أظهرت بياناتها زيادة موجودات القطاع المصرفي من ٢,١٨ مليار ليرة سورية تقريباً إلى ٢,٥٢ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ١٦٪، وزادت حقوق المساهمين من ٣٢٨ مليار ليرة إلى ٣٧٤ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ١٤٪، وزاد صافي الإيرادات من ٥٣ مليار ليرة إلى ٩٠ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ٧١٪، كما زاد صافي الربح من ١٦ مليار ليرة إلى ٣٥ مليار ليرة، أي بنسبة نمو تبلغ ١١٤٪.

أما بالنسبة لقطاع التأمين، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع ٦ شركات، ٥ شركات منها قامت بتسليم إفصاحاتها الأولية، وقد أظهرت بياناتها المالية زيادة في موجودات القطاع من ٢٦ مليار ليرة تقريباً إلى ٢٧ مليار ليرة تقريباً أي بنسبة نمو تبلغ ٤٪، وزادت حقوق المساهمين من ١٤ مليار ليرة إلى ١٥ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ٨٪، وزاد صافي الإيرادات من ٣,٢ مليار ليرة سورية إلى ٣,٥ مليارات ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ٧٪، كما زاد صافي الأرباح من ١,٢ مليار ليرة إلى ١,٥ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ٢٠٪.

وفيما يخص قطاع الاتصالات، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع شركتين، تم استلام إفصاحاتها الأولية بشكل كامل، وقد أظهرت بياناتها المالية زيادة في موجودات القطاع من ٣٣٣ مليار ليرة تقريباً إلى ٤٠٥ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ٢٢٪، وزادت حقوق المساهمين من ١٤٤ مليار ليرة تقريباً إلى ١٨٠ مليار ليرة تقريباً أي بنسبة نمو تبلغ ٢٥٪، وزاد صافي الإيرادات من ٢٦٠ مليار ليرة إلى ٣١٢ مليار ليرة أي بنسبة نمو تبلغ ٢٠٪، وتراجع صافي الأرباح من ٦٧ مليار ليرة إلى ٦٢ مليار ليرة أي بنسبة تراجع تبلغ ٨٪.

وبالنسبة لقطاعي الخدمات والصناعة، فلم يتم الإفصاح إلا عن شركة واحدة في كل قطاع منهما.